مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

مشكلات الزواج المختلط في مدينة يفرن:دراسات حالة.

د. نجية علي عمر الهنشيري

- محاضر بقسم علم الاجتماع

عضو هيئة التدريس جامعة الزنتان-ليبيا

يعد الزواج المختلط من أهم القضايا في المجتمع، لأنه يمثل حالة استثنائية من الزواج الذي يتم بين طرفين مختلفين في الجنسية والولاء السياسي والمرجعية الاجتماعية والثقافية وحتى الدينية في بعض الأحيان، ولذلك فقد أجريت هذه الدراسة بمدينة يفرن الليبية، وهدفت إلى التعرف على حجم انتشار هذه الظاهرة في المجتمع، و الكشف عن أهم الأسباب التي تدفع الليبيات إلى الزواج من الأجانب ، والمشكلات الناجمة هذا الزواج ، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهج دراسة الحالة ، وتم اختيار عدد (6) حالات من السيدات الليبيات المتزوجات بأجانب عن طريق أسلوب عينة (كرة الثلج)، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع الاستعانة بالبيانات المكتبية من واقع السجلات الرسمية بفرع الشئون الاجتماعية بالمدينة ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية : أن هذه الظاهرة مازالت محدودة الانتشار في المجتمع، وأن تأخر سن الزواج من أهم أسباب زواج الليبيات من الأجانب، وكذلك تفكك الأسرة ، وضعف إمكانياتها المادية غالبا ما يدفع الفتاة إلى هذا الزواج ، كما أن لانتشار وسائل الاتصال الحديثة عبر الإنترنت دور في حدوث هذا الزواج ، أما عن أهم مشكلات الليبيات المتزوجات بالأجانب فقد تمثلت في عدم حصولهن على حقوقهن القانونية ، وحقوق أبنائهن بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الجنسية الليبية ، وما يرتبط بها من حقوق مدنية كالحق في التعليم والرعاية الصحية المجانية وغيرها من الحقوق الأساسية ، كما أن ضعف دخل الأسرة ، وعدم وجود مصدر دخل ثابت للزوج أسهم في تدهور أوضاع الأسرة المعيشية والحياتية بصورة كبيرة ، والاعتماد في بعض الأحيان على مساعدة الجمعيات الخيرية بالمدينة. وتوصي الدراسة بضرورة معالجة أوضاع أبناء الليبيات المولودين في ليبيا والمقيمين بها لإدماجهم في المجتمع من خلال منحهم الجنسية وفق ضوابط أكثر مرونة ، بوصفهم يشكلون مكونا هاما من مكونات المجتمع ينبغي الاستفادة منه للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية، و تفعيل دور وسائل الإعلام والتواصل المختلفة للتنبيه بالآثار السلبية لهذا النمط من الزواج ، و ذلك من خلال عقد الندوات وإلقاء المحاضرات التي يشارك فيها علماء الدين والشريعة والباحثين من مختلف التخصصات القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

Mixed Marriage Problems In society

A Field Study in the City of Yafran

Dr. Nagia ali Omar Alhenshiri

Faculty Member \ Al - Zintan University

The mixed marriage is one of the most important issues in society because it represents an exceptional case of marriage concluded between two different persons in nationality, political loyalty, reference image socially, culturally and even religiously level some times. Therefore, this study was conducted in the city of Yefren – Libya, and aimed to identify the extent of the propagation for this phenomenon in the community, and to reveal the most important reasons that leads Libyan women to marry with foreigners, and the resulting problems to this marriage, and to achieve these objectives we used the case study method, and a number of (6) cases was selected of Libyan women married to foreigners by sampling method of (Boule de Neige). And data was collected through personal interview with using official records data shown in the branch of social affairs department in the city, and the study found the following results: This phenomenon is still limited in the society, and that the delay in marriageable age is one of the most important causes of marriage of Libyans with foreigners, as well as the disintegration of family beside its weak financial means often propel the girl into this marriage. The spread of modern means of communication via internet also plays a role in the occurrence of this type of marriage. As for the problems of Libyan women married with foreigners we found that they were not able to obtain their legal rights, and their children's rights due to their inability to obtain Libyan citizenship, and the related civil rights such as the right to education and free health care and other basic rights. As well as the weak family income, and the lack of a stable source of income for the husband contributed to the deterioration of house and living conditions significantly. And sometimes reliance on the help of charitable societies in the city. The study recommends the need to address the situation of Libyan women's children born and residing in Libya to integrate them into society by granting them citizenship according to more flexible legal proceedings, as they constitute an important

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

component of society that should be rely on to make society progress and achieve development, together with activating the role of media and various means of communication to alert on negative effects of this marriage pattern, through making seminars and giving lectures in which religious and Shariah scholars and researchers from various legal, social, psychological and economic disciplines participate.

المقدمة

تعتبر الأسرة النواة الأساسية لبناء المجتمع، والمؤسسة التربوية الأولى التي يعول عليها في تنشئة الأجيال وتكوين شخصياتهم وتطويرها من خلال الممارسات والعادات والتقاليد التي تغرسها فيهم ، و تلعب دورا كبيرا في تشكيل ثقافاتهم واتجاهاتهم مستقبلا . و يعد الزواج رباطا مقدسا وميثاقا غليظا ؛ فهو علاقة وطيدة بين الرجل والمرأة تتحقق من خلاله فوائد نفسية واجتماعية جمة لكلا الزوجين و كذلك الأبناء ، وتمثل هذه العلاقة الإطار الشرعي والمقبول للحياة الجنسية وإنجاب الأطفال من اجل المحافظة على بقاء المجتمع وتطوره . ويتوقف نجاح الحياة الزوجية بوجه عام على مدى التوافق في مواصفات الزوجين من حيث المرحلة العمرية، والمستوى الثقافي والاجتماعي والمادي ، بالإضافة إلى وجود أهداف وطموحات واحدة يسعى الزوجان إلى تحقيقها من خلال هذه المؤسسة، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال ثقافة مشتركة يستمدها الزوجان من البيئة الاجتماعية التي ينتميان إليها، ومن هنا كان الزواج المختلط حالة استثنائية من الارتباط بين رجل وامرأة يراها الكثير من المتخصصين تفتقد إلى أبسط مقومات النجاح .

إن الأسرة الليبية لها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها من الأسر في المجتمعات العربية والإسلامية فمازالت- رغم ما طرأ عليها من مظاهر الحداثة والعولمة - تحتفظ إلى حد كبير ببنيتها التقليدية في الأوساط الريفية والحضرية عموما، وما يزال الاختيار الزواجي لأفرادها محل جدل وصراع في بعض الأحيان ، وذلك عندما يتعارض مع المعايير و القيم المألوفة ، و يتوقف على هذا الاختيار أهمية كبيرة في تكوين أسرة سوية ومتماسكة يحظى أفرادها بالحب والرعاية والاستقرار ، ولذلك تعد ظاهرة الزواج المختلط في مجتمعنا الليبي أحد أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام العديد من الجهات الفقهية والقانونية والسياسية والاجتماعية .

مشكلة الدراسة :

تمثل الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الليبي ؛ حيث يجد الفرد فيها الملجأ الأول والأخير ولذلك كان الزواج من أهم القرارات المصيرية التي يتخذها الإنسان خلال جميع سنوات حياته ؛ فهو يمثل اللبنة الأولى والأساس المتين لبناء أسرة سوية و مستقرة . ومن هنا كان الزواج المختلط في مجتمعنا موضوعا شائكا

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

ومعقدا ، فهو نتاج لتفاعل ثقافات مختلفة بين الزوجين ، ومحاولة إيجاد هوية مشتركة بينهما تضمن بيئة مناسبة لتنشئة الأبناء بما يحقق للأسرة وحدتها وتماسكها ، و لكن الحياة لا تسير داخل هذه الأسر في توازن واستقرار دائم ، فغالبا ما يواجه هذا النمط من الزواج مشكلات اجتماعية مختلفة تؤثر على بقائه و استمراريته . واستنادا على ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في السؤال الرئيس : ما المشكلات التي تواجه المواطنات الليبيات المتزوجات بالأجانب في مدينة يفرن ؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على ظاهرة اجتماعية مهمة و حساسة ، وتتمثل في الزواج المختلط ؛ لما قد يتركه هذا الزواج من تأثير كبير على الأجيال القادمة بما يحدثه من تغيير في التركيبة الديموغرافية للسكان في المجتمع الليبي ، وخلق ثقافة جديدة محل الثقافة السائدة أو موازية لها ، وحيث أن هذا الموضوع لم يحظى بدراسات علمية وافية حسب علم الباحثة من الناحية الاجتماعية ، وإن كانت هناك بعض الدراسات القليلة فهي غير كافية لإعطاء صورة واضحة و جلية عن هذه الظاهرة . كما أن نتائج هذه الدراسة تفيد الجهات المسئولة والمختصة عند وضع الخطط المستقبلية اللازمة لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها المواطنات الليبيات المتزوجات بالأجانب ، ولعل هذه النتائج قد تمنحنا مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في صياغة فروض تمكن الباحثين في هذا المجال من إجراء دراسات لاحقة .

أهداف الدراسة :

1- التعرف على مدى انتشار ظاهرة الزواج المختلط في مدينة يفرن ؟

2- تحديد الأسباب التي تدفع المواطنات الليبيات إلى مثل هذا النمط من الزواج ؟

3- التعرف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الليبيات المتزوجات بالأجانب ؟

تساؤلات الدراسة :

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ما مدى انتشار ظاهرة الزواج المختلط في مدينة يفرن ؟

2- ما الأسباب التي تدفع المواطنات الليبيات إلى مثل هذا النمط من الزواج ؟

3- ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الليبيات المتزوجات بالأجانب ؟

مفاهيم الدراسة :

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

تعريف الأجنبي : يعرف الأجنبي في الشريعة بالمفهوم اللغوي : رجل جانب وجنب : غريب ، والجمع أجناب وقيل أيضا أجناب الناس ، يعني الغرباء ؛ جمع جنب وهو الغريب ، ورجل أجنبي ، وهو البعيد منك في القرابة والاسم الجنبة والجنابة [1] . ويعرف الأجنبي قانونا : بأنه الشخص الذي ليس لديه جنسية الدولة ، سواء أكانت له جنسية دولة أخرى أم كان عديم الجنسية ، سواء كان عابرا أو مقيما أو متوطنا في إقليم الدولة ، وسواء كان لاجئا لإقليم الدولة أم داخلا إليه بمحض إرادته [2].

مفهوم الجنسية : هي حق يكتسبه الفرد ، وينتفع به على شكل حقوق قانونية للوصول إلى الموارد والحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية والمكانة الاجتماعية والاعتراف بعضويته في المجتمع وتذهب التشريعات المختلفة إلى جعل مناط كسب الجنسية أحد أمرين أو بهما معا وهما :

أ - حق الدم : وهو أحقية الفرد المعني في اكتساب جنسية آبائه وذلك من تاريخ ميلاده .

ب- حق الإقليم : والمقصود به حق الدولة في فرض جنسيتها عن من يولدون في إقليمها[3].

الزواج المختلط : يراد بالزواج المختلط تلك العلاقة الزوجية القائمة بين رجل وامرأة لا يتحدان في رابطة الولاء السياسي . وهو نتيجة علاقة زواج قائمة بين شخص وطني وآخر أجنبي ، وقد يمتد نطاق هذا الزواج ليشمل اختلاف ديانة طرفي العلاقة حتى لو كانا من جنسية واحدة [4].

ويعرف الزواج المختلط أيضا : بأنه زواج مبني على أسس شرعية وقانونية بين رجل وامرأة ولقاء عابر للحدود الجغرافية تتحكم فيه متغيرات مختلفة كالثقافة والعادات و طرق التفكير ولغة التواصل وطريق الحوار واختلاف الديانة والقيم [5].

وتعرف الباحثة إجرائيا الزواج المختلط : هو كل حالات الزواج التي تمت بين المواطنات الليبيات والمقيمات بمدينة يفرن من غير الليبيين (الأجانب) .

تعريف المشكلات : تجمع أغلب التعريفات التي تمت مراجعتها في تفسير مفهوم المشكلات إلى أنها حالة أو موقف يتضمن خللا أو أزمة تستلزم المعالجة والإصلاح .

[1] - لجمر أحمد ، (2003) ، النظام القانوني للأجانب في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ابوبكر بلقايد ، كلية الحقوق ، قانون خاص ، ص ص 8-9

[2] - عزالدين عبدالله ، (1977) ، القانون الدولي الخاص ،في الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق ،ج1 ،ط1 ، القاهرة :دار النهضة العربية ،ص 603 .

[3] - رشا بشار الصباغ ، (2009) ، موقف القانون الأردني من جنسية أبناء الأم الأردنية المتزوجة من أجنبي مقارنة بالقوانين العربية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق ا؟لأوسط ، كلية الحقوق ، القانون الخاص ، ص 1 .

[4] - حسين نعمة نغيمش ، الزواج الأعرج في العلاقات الخاصة الدولية ، مجلة أوروك ، المجلد (10) ، العدد (2)، ص ص 394-395 .

[5] - عون عمار ، دراسة مقارنة بين الزواج المختلط جزائري عربي والزواج المختلط جزائري أجنبي ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاجتماعية ، 2014 ، ص 45 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

تعريف المشكلات الاجتماعية : بأنها كل صعوبة تواجه أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية القويمة ، والتي تعترض طريق عدد من أفراد المجتمع ، وتحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق التنظيم العام الذي تسير عليه الجماعة [6]

وتقصد الباحثة بمفهوم المشكلات إجرائيا في هذه الدراسة : بأنها المواقف السلبية والصعوبات التي تواجه المواطنات الليبيات المتزوجات بالأجانب بفعل ظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بهن وتستلزم العلاج وكذلك المشكلات الاقتصادية التي تتمثل في عدم قدرة هذه الأسر على إشباع حاجات ورغبات أفرادها الأساسية بسبب ضعف قدراتها الشرائية .

الدراسات السابقة :

يعد الـــزواج من ضمانات استمرار البشـرية وبقـاءها ، كما أن الــزواج المختلط ظاهرة ناتــجة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على كل المجتمعات ، وهو موضوع يطرح عددا من الإشكاليات التي نالت اهتمام الباحـثين في مختلف التخصصات الاجتمـاعية و النفسية والسياسية والقانونية وقد حاولنا تسليط الضوء على عدد من الدراسـات التي تناولت هذا الموضوع في مجتمعـنا الليبي ، وبعض المجتمعات العربية .

أولا : الدراسات المحلية :

1 - دراسة " أسماء خليل النعمي ، (2018) بعنوان " ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب ، أسبابها وآثارها الاجتماعية "[7]

وهدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب والآثار الناجمة عن ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب ، و قد تم استخدام المنهج الوصفي ، وتم سحب عينة عمدية قوامها (100) امرأة من الليبيات المتزوجات بالأجانب أثناء ترددهم على مكتب الشئون الاجتماعية ، و استخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- أن تردي الحالة الاقتصادية للأسرة ، وعدم وجود المعيل ، من أهم الأسباب التي أدت إلى زواج الليبيات من الأجانب ، يلي ذلك إشباع الحاجات الجنسية ، والبحث عن مواصفات خاصة في شريك الحياة .

[6]- إسماعيل بن السيد خليل ، (2014) ، أسس علم الاجتماع ، ط 5 ، جدة : مكتبة خوارزم العلمية ، ص 292 .

[7]- أسماء خليل النعمي، ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب ، أسبابها وآثارها الاجتماعية ، (2018) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزاوية : دار رؤية للطباعة ، المجلد (1) ، العدد (26) .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

2- أن أكثر الآثار الناجمة عن زواج الليبيات من الأجانب ، هو عدم ضمان القانون الليبي لحقوق المواطنة الليبية المتزوجة من أجنبي ، وعدم محافظة هذا القانون على كرامتها أثناء هذا الزواج ، وعدم حصول الأبناء على حقوق الجنسية والمواطنة ، يلي ذلك عدم رضا الأبوين عن هذا الزواج ، بالإضافة إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين الزوجة والأسر الأخرى في محيطها ، والمعاناة من النظرة الدونية ، مما يولد لدى جميع أفراد الأسرة الخزي والعار جراء هذا الزواج .

2- دراسة : يوسف محمد الصيد ، (2019) ، بعنوان "تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي دراسة ميدانية على الجنوب الليبي "[8] .

أجريت هذه الدراسة على مناطق الجنوب الليبي (سبها ،الشاطئ ، أوباري ، تراغن ، غات) ، وهدفت إلى التعرف على الأسباب الدافعة لظاهرة زواج الليبيات من الأجانب ، وتداعيات هذا الزواج على الأمن الوطني الليبي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، بهدف جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها ، وتم سحب عينة (كرة الثلج) ، وقوامها (125) زوجة . وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- من أكثر الأسباب الدافعة لاختيار الزوج الأجنبي، الرغبة الشخصية، وأسباب تتعلق بالخلق والدين، ثم الأسباب المرتبطة بالتقدم في العمر، وتليها صلة القرابة .

2- من التداعيات الدينية لهذا الزواج ، وجود أزواج يعتنقون الديانة المسيحية ، خاصة من الجنسية المصرية التي شكلت أعلى نسبة من الأزواج الأجانب ، والأفريقية من نيجيريا ومالي ، و وجود بعض الزيجات العرفية ومن أهم التداعيات الاجتماعية ، رفض بعض الأسر ارتباط أبنتهن بأجنبي ، وأن أغلب هؤلاء الأزواج قد دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية ، وأنهم لا يملكون وثائق رسمية .

3- دراسة "المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، (2019) ، بعنوان "المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي زواج مضطهد ، وأطفال بلا جنسية[9] .

يهدف هذا التقرير إلى التعرف على أهم الإشكاليات والمضايقات التي تتعرض لها النساء الليبيات المتزوجات من أجانب ، حيث يرصد العوائق القانونية ، والآثار الاجتماعية التي تواجههن ، ويوثق شهادات عدد من النساء الليبيات اللواتي تعرضن للاضطهاد ، والتمييز من عائلاتهن ومحيطهن الاجتماعي بسبب قراراتهن المتعلقة بالزواج من رجل أجنبي . وتوصل التقرير إلى ما يلي :

[8] - - يوسف محمد الصيد ، (2019) ، بعنوان "تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي دراسة ميدانية على الجنوب الليبي ، (1) ،(36) بنغازي : وزارة الشئون الاجتماعية .

[9] - المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ،(2019) ، المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي زواج مضطهد ، وأطفال بلا جنسية[9] بحث منشور على الإنترنت.

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

1- من أهم الآثار القانونية المترتبة على الزواج المختلط في ليبيا ، هو ما يتعلق بمسألة فقد وكسب الجنسية ، فإذا تزوجت الليبية من أجنبي و اكتسبت الجنسية الأجنبية ، فإن زواجها هذا يفقدها جنسيتها الليبية ، حيث نصت المادة (5) من قانون الجنسية الليبي رقم (24) لسنة (2010) على أنه" يفقد الجنسية الليبية من يكتسب باختياره جنسية أجنبية ما لم تأذن له بذلك وزارة الداخلية .

2- لا يحق لأبناء الليبية المتزوجة بأجنبي التمتع بحق التعليم و الرعاية الصحية بسبب اعتبارهم أشخاصا غير ليبيين ، وصعوبة استخراج مستندات الإثبات الشخصية لهم من مصلحة الجوازات والجنسية .

3- من أهم الآثار الاجتماعية التي تقاسي منها المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي ، هي النظرة الدونية لها من قبل أفراد المجتمع ، ووصفها بأوصاف بشعة ، وحتى الطعن في شرفها وشرف أسرتها إذا ما وافقت على هذا الزواج ، وترجع هذه النظرة إلى التركيبة القبلية للمجتمع الليبي .

ثانيا : الدراسات العربية :

1- دراسة لميس ناصر ، (2010) ، الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية على أسر السيدات الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين[10] .

أجريت هذه الدراسة في عدد من المحافظات الأردنية ، وهي (المفرق، مأدبا، الزرقاء ، عمان ، السلط ، إربد ، جرش) ، وهدفت إلى التعرف على حجم وأشكال المعاناة التي تقاسي منها النساء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين وأسرهن ، ودراسة وتحليل قانون الجنسية الأردني ، وانعكاساته على هذه الشريحة من الزوجات ، وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية على أسرهن ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومن أساليبه المسح الاجتماعي ، وجمع البيانات باستخدام الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة قصدية طبقية قوامها (191) سيدة . وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

أ- شعور أبناء الزوجات الأردنيات بالانتماء إلى الأردن ، وبنسبة كبيرة بلغت (95.81%) في حين أنهم يعانون الحرمان فيما يحتاجونه من السكن الملائم والعناية الصحية والعمل في وظيفة حكومية ، كما أنهم غير قادرين على السفر لعدم وجود الوثائق الشخصية ، بالإضافة إلى شعورهم بالسخط ، والدونية ، وعدم الاستقرار.

ب- الشعور بالخوف لدى الزوجات من سفر الزوج المفاجئ وعودته إلى وطنه ، وتعرض الأطفال للاختطاف ، وأنهن لم يتوقعن مسبقا أيا من الصعوبات التي تنتظرهن جراء الزواج برجال من جنسية أخرى .

[10] دراسة لميس ناصر ، (2010) ، دراسة ميدانية الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية على أسر السيدات الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين ، عمان : جمعية النساء العربيات في الأردن .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

ج- اعتبار عدم حصول الأبناء على جنسية الأم الأردنية شكلا من أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والطفل .

2- دراسة "مسلم محمد ، (2012) ، بعنوان""المهادنة والتوتر وصراع القيم في علاقات الزواج المختلط "حالة الزواج المغاربي - الفرنسي [11]

أجريت هذه الدراسة في شمال فرنسا ، و هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب النفسية والثقافية الكامنة وراء فشل الزيجات المختلطة ، والكشف عن أهم العوامل التي تسبب التوتر وصراع القيم ، وما لذلك من انعكاسات على تربية الأطفال وعلى هويتهم وعلى انتماءاتهم ، ودراسة المكونات الثقافية المختلفة كمفهوم السلطة داخل الأسرة ، ومفهوم الحرية الزوجية واتخاذ القرار ، وتم استخدام منهج دراسة الحالة ، وجمع البيانات عن طريق الملاحظة والمقابلة الموجهة . وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- تشير النتائج إلى قوة تأثير التباعد الثقافي بين الزوجين على علاقات التوتر وصراع القيم .

2- أن المهادنة آنية ظرفية سرعان ما تتحول إلى توتر مع وجود الأطفال

3- خطورة ظاهرة الزواج المختلط تكمن في المساهمة بعملية "ذوبان الأطفال" في المجتمع الفرنسي .

3- دراسة "هواري محمد بلعربي ، (2014) ، بعنوان""الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته[(12)]

وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة الزواج المختلط ، ومدى انتشارها في المجتمع السعودي ، وعرض الوسائل التشريعية المنظمة للزواج المختلط ، وآثارها في المملكة . و اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي لتحليل الدراسات والتشريعات واللوائح والقرارات التي نظمت ظاهرة الزواج المختلط في المملكة بين السعوديين وغيرهم من الجنسيات . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- ارتفاع إحصائيات ونسب الزواج المختلط في المملكة بشكل كبير ، والنظر من قبل البعض لهذا الزواج كحل بديل لأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية , وجهلهم وعدم درايتهم بالقوانين المنظمة لمثل هذا النوع من الزواج .

[11] - مسلم محمد ، (2012) ، المهادنة والتوتر وصراع القيم في علاقات الزواج المختلط "حالة الزواج المغاربي - الفرنسي " مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد (9) ، العدد (3).

[12] - دراسة "هواري محمد بلعربي ، (2014) ، بعنوان""لزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته ، مجلة جامعة الملك سعود ، الحقوق والعلوم السياسية ،المجلد (26) ، العدد (2)، ص 355-402 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

ب- صعوبة تسوية الأوضاع النظامية لبعض الأسر الموجودة خارج المملكة في ظل غياب الوثائق المثبتة لهذا الزواج ونسب الأطفال .

ج- تحفظ الجهات التشريعية والقانونية بالمملكة على بعض نصوص الاتفاقيات الدولية ، ومنها التي تقيد حق المرأة في نقل جنسيتها لأبنائها .

الإطار النظري للدراسة :

النظرية البنائية الوظيفية : تعتبر النظرية الوظيفية من أهم النظريات الاجتماعية وأكثرها شيوعا واستخداما في

تفسيرها للظواهر الاجتماعية، وفي مجال علم الاجتماع بشكل خاص، ويرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع نسق ذو أجزاء مترابطة وظيفيا .

وتقوم الفكرة الأساسية في هذه النظرية على أن لكل جزء من البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها ، والتي يسعى من خلالها إلى إشباع حاجات الكائن الإنساني في المجتمع . ومن المبادئ الأساسية التي يؤكدها هذا الاتجاه النظري ، أن المجتمع يسعى دائما إلى تحقيق التوازن والانسجام بين أجزائه ، فإذا حدث خلل في أي جزء ، نجد أن ذلك يؤثر على بقية أجزاء وحدات البناء الاجتماعي وعلى استقرار المجتمع كله ، وتعد القيم الثابتة هي الركيزة الأساسية التي توجه سلوك الأفراد وأنظمة المجتمع ككل [13].

وتهتم هذه النظرية بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي ، وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري ، وبقية أنساق المجتمع الأخرى ، وتركز أيضا على دراسة الترابط المنطقي ، بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكون منها الأسرة ، ومنها دور الأب ، الأم ، الابن ، وعلى أثر هذه الأدوار على الأسرة والجماعة ، والمجتمع الكبير [14] . وإذا حصل أي خلل في جزء ما ، يحصل اختلال وظيفي داخل النسق الكلي ، ومن هنا نستطيع القول أن (الزواج المختلط) وما يعتريه من معوقات سواء كانت داخل الأسرة نفسها أو في البيئة الاجتماعية المحيطة بها، وما يحدثه ذلك من مشكلات مختلفة يعد حالة من الخلل الوظيفي التي تصيب نسق الأسرة وتعوقها عن أداء وظائفها المنوطة بها اتجاه أفرادها داخل هذا النسق من جهة ، ووظائفها اتجاه النسق الأكبر(المجتمع) .

[13]. 292 - إسماعيل بن السيد خليل ، (2014) ، مرجع سابق ، ص

[14] - دهيمي زينب ، (2012) ، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية ،دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة "التقليدية" والأسرة النووية "الحديثة" ، ملتقى الأسرة والتحديات المعاصرة ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، ص 5

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

وقد حدد (ميرتون) هذا الخلل الوظيفي بسبب وجود عناصر غير وظيفية تظهر نتيجة مشكلات عدم التكيف أو التوافق من ناحية النسق العام ، وعدم القدرة على التنسيق بين أعضائه واحتياجات هؤلاء الأعضاء من ناحية أخرى ، فطرح فكرته عن البدائل الوظيفية التي تحاول إعادة التكيف والتوازن إلى هذا النسق[15] . وربما يتجلى ذلك في البحث عن حلول للمشكلات التي تواجه الأسر من فئة (الزواج المختلط) في مجتمعنا من مختلف أنظمة المجتمع لما للأسرة من أهمية كبيرة في الحفاظ على استقرار المجتمع ككل بما تؤديه من وظائف متعددة

الزواج المختلط في ليبيا بين القبيلة والدولة :

لاشك أن الزواج ظاهرة اجتماعية ملازمة لكل المجتمعات البشرية منذ أزمنة بعيدة ، إلا أن الخلاف الأساسي فيما بينها يرتبط بطقوس ومراسم الزواج وأشكاله ، و بالقوانين والتشريعات التي تنظمه ، فالزواج في مجمله قاعدة أساسية لتكوين الأسرة التي تمثل أهم الجماعات الأولية في المجتمع ، وحيث أن لكل مجتمع مجموعة من القيم والمبادئ التي يستمد منها أفراده تصوراتهم وأحكامهم عن كل ما يحيط بهم ، وتكون هذه الأحكام معيارا يحدد سلوك الأفراد وتوجهاتهم الاجتماعية نحو المقبول والمرفوض في المجتمع . ولعل ظاهرة الزواج المختلط في المجتمع الليبي من القضايا التي يحتدم النقاش حولها ، بين مؤيد لها بحجة أن العالم اليوم يعيش ثورة المعلوماتية ، وانتشار تقنيات الاتصال الحديث والمتطور ، لذلك فمن البديهي أن يحدث التعارف والزواج من مجتمعات مختلفة . في حين أن معارضي هذا التوجه يرون أن لهذا الزواج بعدا قوميا ، حيث يطرح إشكاليات عديدة ومن بينها الخوف على الهوية الليبية من الضياع ، أو الانصهار في بوتقة الثقافات الأخرى

لقد عرف المجتمع الليبي قديما كمجتمع قبلي نمطين من الزواج ، هما : الزواج الداخلي ، و هو الزواج الأكثر شيوعا ، وخاصة في المجتمعات الريفية ، و هو زواج داخل القبيلة نفسها للمحافظة على سلالة القبيلة و عرقها و كذلك ثرواتها ، و هو ما يمكن ملاحظته وتفسيره في النظرة الاستعلائية لكل شخص أجنبي إلى يومنا هذا . أما النمط الثاني والأقل انتشارا ، و هو الزواج الخارجي الذي كان يعتمد في الماضي أساسا على تبادل المنافع والمصالح بين القبيلة وسائر القبائل الأخرى ، وأحد أهم الوسائل لتعزيز التحالفات العسكرية

والسياسية الضرورية آنذاك ، و مع تحول القبيلة إلى الدولة الحديثة بفعل عوامل متعددة ، و انفتاح الحدود الإقليمية والجغرافية مع المجتمعات الأخرى ، ظهرت بعض الزيجات المختلطة في العقود الفائتة في نطاق ضيق و محدود بالمجتمع الليبي ، فمازالت مثل هذه الزيجات لا تلقى الترحيب والقبول من عدد كبير من الأسر في المجتمع .

[15]. -عبدالله محمد عبدالرحمن ، (2006) ،النظرية في علم النظرية سوسيولوجية معاصرة ، ج2، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، ص 22 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

إن الخلفية القبلية في مجتمعنا الليبي تمثل إطارا اجتماعيا لا مناص من تجاوزه ، فالمرأة التي تتزوج من خارج القبيلة تعني انسلاخها عن قبيلتها ، وانتماءها إلى قبيلة زوجها ، و بالتالي فالقبيلة تنكر على هذه المرأة حقها في الميراث ، وغيره من الحقوق ، إي أن زواج الليبية من غير جنسيتها ، و عدم نيل حقوقها في التشريعات الخاصة هو موضوع له بعد ثقافي واجتماعي ، أكثر من كونه سياسيا أو قانونيا أو حتى دينيا ، فالأغلبية الساحقة من الليبيين تثق في الأسرة وفق المسح الشامل للقيم لسنة 2013 في ليبيا - كما تشير إلى ذلك جازية جبريل - و أن أغلبية عالية منهم لا تثق في من يعتنق دينا آخر ، أو يتحدث لغة أخرى ، أو في من ينتمون إلى جنسيات أخري [16]. و نلاحظ أن هذا الواقع يعكس قوة الانتماء و الولاءات القبلية لأفراد المجتمع الليبي ، ولعل رفض ظاهرة الزواج المختلط في مجتمعنا أماطت اللثام عن سطوة القبيلة وقوتها حتى في سن القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم هذا الزواج ، وأن التغيير في مجتمعنا لن يكون سهلا وميسرا على المدى القريب . ويرى مصطفى التير "أنه لكي يحدث التغيير في الحياة الاجتماعية لابد من التمييز بين ثلاثة أنساق رئيسية تشكل المجتمع وهي النسق الاجتماعي والنسق الثقافي ونسق الشخصية ، فالتغير في النسق الثقافي يشير إلى التغير في نسق القيم ، وفي المعايير والمعارف ، وما يرتبط بها من أطر تنظيم السلوك والعلاقات بين الأفراد ، بينما يشير التغير في نسق الشخصية إلى التبدلات التي تظهر على سلوك الفرد نتيجة لمتطلبات نموه ولاكتسابه خبرات خارجية ، ويختص التغير الاجتماعي بالمظاهر المتعلقة بالبنى وبالنظم الاجتماعية وبالعلاقات بينها "[17] .

ويبدو أن موضوع القبيلة في عالمنا العربي عموما كحال مجتمعنا الليبي يضرب أطنابه بقوة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية والقانونية ، وذلك لأسباب تاريخية معروفة تتعلق بتاريخ تشكل الدولة الحديثة وبعلاقة النخب السياسية و القانونية الجديدة بالمجتمع القبلي ، ويصف المولدي الأحمر القبيلة وصفا دقيقا يحاكي واقعنا اليوم في ليبيا ، بقوله " إن القبيلة عنوان غامض يتحول في كل منعطف تاريخي إلى ما يشبه الشبح ، نخال أنه موجود ولا نجد ما ندلل به على وجوده الموضوعي ونطرده من مخيلتنا ، فيجزم البعض بأنه رآه متلبسا بالأحداث متواريا في ثناياها [18] .

أسباب زواج الليبيات من الأجانب ومشكلاته :

تشير أغلب الدراسات التي تم الإطلاع عليها إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع المواطنات الليبيات إلى مثل هذا النمط من الزواج على رأسها انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع ، و وصول الفتاة إلى مرحلة متأخرة من العمر دون زواج ، وفقدانها الأمل في الزواج من مواطن ليبي ، كما أن هناك بعض العوامل الصحية التي

[16] - جازية جبريل محمد ، (2016) ، أبن الليبية المتزوجة من أجنبي ، هوية ضائعة وحقوق تائهة ، العدد (5) ، بحث منشور على الإنترنت ، مجلة المفكرة القانونية في تونس .

[17] - مصطفى عمر التير،(2013) ، صراع الخيمة والقصر رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي ، ط (1) ، بيروت : منشورات ضفاف ، ص 25 .

[18] - المولدي الأحمر ، (2016) راهن القبيلة في العالم العربي أسئلة الإرث المعرفي والتصورات والاستخدامات ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد (4) ،العدد (15)، ص5 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

حالت دون زواج الفتاة ، كمعاناتها من بعض الأمراض المزمنة ، بالإضافة إلى العديد من الظروف الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الفتاة داخل أسرتها ، وهناك أيضا بعض العوامل الاقتصادية مثل عدم وجود عائل أو مصدر دخل مستقل ، أو وجود صلة قرابة بأسرة الزوج الذي ينحدر من جنسية أخرى لكن تربطه بالفتاة صلة القرابة من ناحية الأم .

ويبدو أن انتشار الكثير من الأفكار الوهمية والقصص الرومانسية في عصرنا الحالي حول الحب والزواج قد شجعت على الزواج المختلط ، و التي تدور فحواها في أن الشخص لا يقع في الحب إلا مرة واحدة في حياته مع الشخص الموعود ، وأنه ينبغي على المحب إن كان مخلصا في حبه حقا ، أن يسعى وراء الزواج بمن يحب مهما كانت الصعوبات والتضحيات ، لأنه بزواجه من المحبوب سينتهي شقاؤه ، و يركن إلى حياة هادئة وسعيدة على الدوام .(19)

ويؤكد (مسلم، 2012) أيضاً على أن الزواج المختلط يكون في معظم الحالات ناجما عن تغلب العواطف والأهواء على العقل ، وتجاوزا لكل مقومات الهوية والشخصية ، ففي مرحلة ما قبل الزواج يحاول كل واحد من الطرفين الابتعاد نوعا ما عن جماعته المرجعية بغية التقارب مع الطرف الآخر ، و لكن بعد الزواج و خاصة عند ولادة الأطفال سرعان ما تتراجع العواطف ، وتظهر متغيرات جديدة تحمل في طياتها كثيرا من المتاعب والمتناقضات[20] .

إن أهم مشكلات زواج الليبيات من غير الليبيين هي في الواقع نتيجة حتمية فرضتها القوانين واللوائح ، فحرمان أبنائهن من الجنسية الليبية ، وما يرتبط بها من حقوق مدنية قد يولد لديهم سلوكا انحرافيا ضد المجتمع وأحيانا التطرف أو الانتماء لبعض الجماعات التي تبحث عن سند اجتماعي غير سوي ، أي عندما يشعر الابن بالاغتراب داخل بلده يتولد لديه سلوك انحرافي مضاد للمجتمع .

إن بعض الليبيات اللاتي تزوجن من الأجانب في ظروف قاهرة تمثلت في معارضة بعض الأهالي لهذه الزيجات قد جعلت أفراد المجتمع ينظرون إليهن نظرة دونية ، وقد تتعرض بعض النساء للنيل من شرفهن وعفتهن بسبب هذا الزواج ، و يزداد الأمر سوءا عندما يواجهن الطلاق ، أو هروب الزوج الأجنبي من مسئولية أبنائه ، وقد يقع الطلاق ولا تحصل الزوجة على وثيقة الطلاق إلا بعد مضي فترة من الزمن تتكبد خلال ذلك المعاناة بين الأماكن الإدارية والقضائية [21] .

[19] - حسن مصطفى عبد المعطي ، (2004) ، الأسرة ومشكلات الأبناء ، القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع ، ص 29

[20] - مسلم محمد ، (2012) ، المهادنة والتوتر وصراع القيم في علاقات الزواج المختلط "حالة الزواج المغاربي - الفرنسي " مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد (9) ، العدد (3) ، ص 34 .

[21] - أسماء خليل النعمي ، مرجع سابق ص 215

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

وتعاني غالبية النساء الليبيات المتزوجات من أجانب ظروفا معيشية صعبة لأن الكثير من الزيجات كانت لأشخاص من العمالة الوافدة قدموا إلى ليبيا بحثا عن لقمة العيش ، و بالتالي فقد يقدم هؤلاء على الزواج من الليبيات نظير الحصول على الإقامة في ليبيا بشكل رسمي والتمكن من العمل بأراضيها .

التنظيم القانوني للزواج المختلط في ليبيا :

لقد حرص المشرع الليبي على تنظيم الزواج في المجتمع بشكل عام متمثلا في صدور القانون رقم (10) لسنة (1984) لتنظيم الزواج و الطلاق وآثارهما ، و القانون رقم (15) لسنة (1984) بشأن قواعد الزواج من غير الليبيين والليبيات ، وقد حرص المشرع على معالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالجنسية ، بوصفها من أبرز المسائل السيادية في الدولة الليبية والتي ترتبط بزواج الليبيين والليبيات من الأجانب ، فقد نصت المادة رقم (5) من قانون الجنسية الليبي رقم (24) لسنة (2010) على " أنه يفقد الجنسية الليبية من يكتسب باختياره جنسية أجنبية ، ما لم تأذن له بذلك وزارة الداخلية " و قد ترك هذا القانون الباب مفتوحا أمام المرأة الليبية التي تتزوج من أجنبي ، فإذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها باختيارها ، أو أعطاها قانون دولة زوجها جنسيته فإنها تفقد الجنسية الليبية إعمالا لنص المادة السابقة [22] . ويمنح القانون الليبي الجنسية لكل من ولد في ليبيا لأب ليبي ، أو من ولد بالخارج لأب ليبي ، أو من ولد في ليبيا لأم ليبية و أب مجهول الجنسية ، أو لا جنسية له ، أو كان الولد مجهول الأبوين ، وفي الحالة الأخيرة يمنح الولد الجنسية الليبية الأصلية على أساس حق الإقليم ، أي بشرط أن تكون واقعة الولادة قد تمت فعلا على الإقليم الليبي[23] .

ويرى بعض القانونيين أن المشرع الليبي قد منح طائفة من الأولاد (غير الشرعيين) مركزا قانونيا مميزا يفوق المركز القانوني لأبناء الأم الليبية الشرعيين ، بالاعتراف لتلك الطائفة بالجنسية الأصلية بحكم الميلاد على الإقليم ، وحرمان أبناء الليبيات الشرعيين منها من جهة ، ورابطة الأبناء بالمجتمع رغم ميلادهم على الإقليم الليبي لأم ليبية و أب أجنبي قد اختارته شريكا لحياتها ، و ارتضته زوجا لها وفق الشرع الإسلامي والقانون الليبي ، كما أنه تجاهل الرابطة المادية القوية التي تربط الأم بأبنائها من جهة ، ورابطة الأبناء بالمجتمع الذي ولدوا على ترابه وترعرعوا في إقليمه [24].

وقد تم إسناد اختصاص منح الموافقات على الزواج من الأجانب إلى وزارة الشئون الاجتماعية تأسيسا على القرار رقم (90) لسنة (2006) . وعن أهم المستندات المطلوبة للموافقة على زواج الليبيين والليبيات من الأجانب ما يلي : -

22. - المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، (2019) ، مرجع سابق ، ص 12 .

23. - مناء مفتاح الصور ، (2013) ، حق الأم الليبية في نقل جنسيتها الأصلية لأبنائها ، مجلة البحوث القانونية ، جامعة مصراتة ،العدد (1) ، ص ص 91 - 92 .

24. - مناء مفتاح الصور ، (2013) ، المرجع السابق ، ص ص 91 - 92 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

أولا :- الطرف الليبي *

- طلب كتابي - عقد زواج أصلي مصدق عليه من السفارة أو من الشئون القنصلية للخارجية الليبية مرفقا بالترجمة للعربية - علم وخبر بالإقامة من الشئون المحلية - شهادة بالوضع العائلي من السجل المدني - شهادة بالحالة الاجتماعية من السجل المدني -عدد 2 صور شخصية - الرقم الوطني - صورة من البطاقة الشخصية أو جواز السفر - بحث اجتماعي معتمد من رئيس فرع الشئون الاجتماعية ،حيث تتكون لجنة منح الإذن بالفرع من خمسة أعضاء ، وهم : رئيس اللجنة ، مقرر اللجنة ، عدد 2 أخصائي اجتماعي ، قانوني - رسالة إحالة من رئيس فرع الشئون الاجتماعية .

ثانيا : الطرف الأجنبي *

-طلب كتابي - صورة من جواز السفر ساري المفعول - الرقم القومي -في حالة زواج الليبيات من الأجانب إثبات الديانة "شهادة إشهار الإسلام " - في حالة زواج الليبيين من الأجانب إثبات الديانة "شهادة إشهار الإسلام " ، وبالنسبة للمسيحيات رسالة من الكنيسة أو السفارة - عدد (2) صور شخصية .

وبعد منح الموافقة على الزواج يقوم الفرع بمخاطبة الجهات الآتية : إدارة الشئون القنصلية (وزارة الخارجية) مكتب إصدار السجل المدني ، فرع الإدارة العامة للجوازات والجنسية وشئون الأجانب ، لإتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل والإقامة .

وتجدر الإشارة إلى أن الزواج المختلط في مدينة يفرن الواقعة بجبل نفوسة (المجال المكاني للدراسة الحالية) غير منتشر وإنما هو موجود في نطاق ضيق ومحدود ، و يعد ذلك انعكاسا للبيئة الاجتماعية والثقافة المحلية السائدة بين الأهالي في هذه المدينة ، والتي تعطي قيمة كبيرة للزواج الداخلي ، حيث سجل فرع الشئون الاجتماعية بمدينة يفرن حالات الليبيات المتزوجات من الأجانب في الإحصائية الآتية :-

جدول رقم (1) يوضح جنسية الأزواج الأجانب في مدينة يفرن بين عامي (2013-2019)

الجنسية	العدد	تاريخ الزواج
تونسي	3	(1) - 2013 (2) 2018
مصري	1	2017

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

تركي	1	2019
سوداني	1	2014

المصدر: فرع الشئون الاجتماعية يفرن

يتبين لنا من خلال الجدول السابق والذي يعطينا مؤشرا لقلة عدد حالات الليبيات المتزوجات من أجانب والمسجلات بفرع الشئون الاجتماعية بمدينة يفرن الذي أستحدث في العام 2013 ، حيث كانت حالات الزواج المختلط قبل ذلك يتم تسجيلها في فرع الشئون الاجتماعية بالجبل الغربي بمدينة غريان ، ويرجع محدودية هذه الزيجات إلى الخصوصية الثقافية المغلقة التي يتسم بها أهالي المدينة ، والنظر إليها بنوع من الاستنكار والاستهجان ، بالإضافة إلى عدم التساهل في منح الموافقات بالزواج إلا بعد استيفاء كل الإجراءات القانونية اللازمة لإتمام هذا الزواج حسب ما أفادت به رئيس فرع الشئون الاجتماعية بالمدنية ، حيث أكدت على أن عددا من الأجانب الذين لا يملكون وثائق رسمية ، وما يرتبط بها من إقامة مرخصة قد تقدموا فعليا للفرع بطلب الحصول على موافقة الزواج من مواطنات ليبيات مقيمات بالمدينة ، وتم رفض طلباتهم لحين استيفاء كل الشروط ، و تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا محدودا من الزيجات التي حدثت بالتجاوز داخل المدينة ، وتم فيها عقد القران دون منح موافقة الفرع ، وهؤلاء لا يتم التعامل معهم ولا يحصلون على أي خدمات لحين استيفاء كل الشروط القانونية. كما أن هناك بعض الأسر من فئة (الزواج المختلط) تقيم داخل الحدود الإدارية لمدينة يفرن ، و لكنها مسجلة بفـــروع أخرى . وبمقارنة هذه الإحصائية بحـالات زواج الليبـيات من أجانب والمسجلة بين عامي (2013)- (2019) بمدينة القلعة التي تحد مدينة يفرن من الجهة الشرقية نجد أن الوضع متشابه إلى حد كبير بسبب الخصوصية الثقافية المشتركة لأهالي المدينتين ، حيث سجلت (8) حالات فقط كانت موزعة حسب الجنسية كـالتالي : عدد (2) سـوري ، (3) تونسي ، عدد حالة (1) لكل من الجنسـيات مصري ، مغربي ، سوداني .[25]

نوع الدراسة والإطار المنهجي : تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ، واستخدمت الباحثة منهج "دراسة الحالة " نظرا لطبيعة الموضوع وحساسيته ، وهو أحد المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية ، و يهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا، و يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة ، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها دراسة تفصيلية دقيقة وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة ، وبغيرها من الوحدات المتشابهة[26]. وقد تم اختيار هذا المنهج نظرا لخصوصية موضوع الدراسة وحساسيته ، بالإضافة إلى أن الأسلوب

[25] - فرع الشئون الاجتماعية بمدينة القلعة

[26] - نسيبة فاطمة الزهراء ، (2015) ، منهجية وتقنيات البحث الاجتماعي ، لبنان : مركز جيل البحث العلمي ، ص 13 .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الكيفي يتيح لنا دراسة الأسباب الفعلية الدافعة لهذا النمط من الزواج ، والتعرف على طبيعة المشكلات في مثل هذه الزيجات.

مجتمع الدراسة : أشتمل مجتمع الدراسة على جميع السيدات الليبيات المتزوجات بالأجانب و المقيمات بمدينة (يفرن) حين إجراء هذه الدراسة ، وحتى من غير المسجلات بفرع الشئون الاجتماعية بمدينة يفرن .

المجال المكاني للدراسة : أشتمل المجال المكاني للدراسة الليبيات المتزوجات بالأجانب والمقيمات ضمن الحدود الإدارية بمدينة يفرن بجبل نفوسة .

المجال الزمني للدراسة : تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الميلادي (2020) .

حجم العينة ونوعها : تألفت عينة الدراسة الحالية من عدد (6) من السيدات الليبيات المتزوجات بالأجانب . و نظرا لعدم وجود إطار واضح ومحدد لمجتمع الدراسة تم اختيار الحالات عن طريق عينة (كرة الثلج) التي تم فيها اختيار الحالة الأولى التي تمت مقابلتها في منزلها ، و ذلك عن طريق فرع الشئون الاجتماعية بالمدينة ومن ثم الوصول إلى بقية الحالات .

أدوات جمع البيانات : تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق السجلات الرسمية بفرع الشئون الاجتماعية بالمدينة ، كما استخدمت الملاحظة (البسيطة) ، و المقابلة (نصف الموجهة) .

عرض الحالات : تعد دراسات الحالة جزءا من أدوات الدراسة الكيفية التي اعتمدنا عليها من اجل الحصول على معلومات أكثر عمقا عن الظروف الأسرية والاجتماعية لبعض الليبيات اللاتي تزوجن من أجانب كمحاولة لفهم دوافع هذا الزواج وأبرز المشكلات الناجمة عنه ، من خلال عرض عدد (6) حالات كانت كالتالي :

الحالة رقم (1) : سيدة ليبية، تبلغ من العمر (51) عاما، تعليم ابتدائي . تنحدر من أسرة كبيرة عدد أفرادها خمسة عشر فردا ، توفي والدها منذ فترة طويلة ، وتحملت الأم مسئولية رعايتهم وإعالتهم ، وتعمل حاليا مسعفة بأحد المستوصفات بالمدينة بعد أن تحصلت علي دورة قصيرة في الإسعاف الطبي ، تزوجت بشخص مصري الجنسية تعرفت عليه أثناء تردده بمكان عملها منذ ستة عشر عاما ، ولديها أربعة أبناء ويبلغ دخلها الشهري (425) د. ل ، وتسكن في منزل ملكها ، وقد وافقت عائلتها على هذا الزواج نتيجة إصرارها فحسب قولها أنها وجدت مواصفات شريك الحياة في هذا الاختيار، وقد واجهت في بداية زواجها متاعب كثيرة حيث تعرضت للطعن في شرفها وأخلاقها ، وتعيش هذه السيدة حاليا ظروفا سيئة بسبب عدم ضمان القانون الليبي حقوق المرأة المتزوجة من أجنبي وحقوق أبنائها ، بالإضافة إلى أنها تعيش حياة زوجية متوترة وخوف دائم من عودة زوجها إلى بلده ، وأنها عاجزة اليوم عن توفير المتطلبات المعيشية لأسرتها وأعباء الرعاية الصحية .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الحالة رقم (2) : سيدة ليبية تبلغ من العمر 47 عاما ، تعليم ابتدائي ، كانت تتمنى أن تكمل تعليمها إلا أن ظروف حياتها قد حالت دون ذلك . فقد عاشت يتيمة الأبوين ولها ثلاثة أخوة ، كانوا عاجزين عن تدبير شئون حياتهم لتتحمل هي مسئولية رعايتهم ، و هي حاليا لا تعمل ، و تزوجت منذ خمس سنوات وليس لديها أبناء ، و قد شعرت في بداية زواجها بصعوبة بالغة في التوافق مع زوجها بسبب اختلاف العادات والتقاليد والبيئة الاجتماعية التي ينتميان إليها ، و تعيش حاليا هي و وزجها- الذي يحمل الجنسية السورية - في منزل متهالك يفتقد أبسط الظروف الصحية تم منحه لها من أهالي المدينة رأفة بظروفها الصعبة ، ويعمل زوجها في مجال البناء لكنه يفتقد مصدر دخل ثابت ، وتضيف أن رغبتها في تكوين أسرة و أبناء و وصولها إلى مرحلة متأخرة من العمر دون أن يطرق بابها أحد هو ما دفعها إلى هذا الزواج ، وأنها وزوجها عاجزان عن شراء مستلزماتهما اليومية بسبب ارتفاع الأسعار ، وأنها تشتكي من عدم وجود جمعيات خاصة تهتم بهم وتعيلهم وتقدم لهم يد العون و المساعدة . حيث بعد الزواج غالبا ما تتجه هذه الأسر إلى الجمعيات الخيرية للحصول على مساعدات

الحالة رقم (3) : سيدة تبلغ من العمر 40 عاما ، تعليم متوسط ، تنتمي لأسرة مستقرة اجتماعيا ومن عائلة معروفة وذات وضع اقتصادي عالي ، متزوجة منذ ثلاثة عشر عاما من شخص سوري الجنسية ، وفي البداية وجدت بعض المعارضة لكن سرعان ما تمت موافقة الأسرة على هذا الزواج الذي قوبل آنذاك بنوع من الاستغراب و الاستنكار من محيطها الاجتماعي ، و يعمل الزوج في أعمال البناء والتشييد ، وهي تعمل مدرسة صباحا بالإضافة إلى عملها في تدريس القرآن الكريم في الفترة المسائية ، لديها أربعة أبناء وهي تنتظر قريبا مولودها الخامس، و تم تسجيل أبنيها الكبيرين بالسفارة إلا أن ابنتيها الصغيرتين البالغتين من العمر (6 -7) سنوات غير مسجلتين حتى اليوم ، وليس لديهما وثائق رسمية بسبب إغلاق السفارة بليبيا نظرا لظروف الحرب ، و قد فكرت هي وزوجها في الذهاب إلى موطن الزوج لإتمام إجراءات أبنتيهما لكنهما مترددان لأن عودة الزوج لن تكون سهلة وميسرة بسبب صعوبة الحصول على التأشيرة الليبية . وربما اضطر إلى دخول ليبيا عن طريق التهريب الذي تحيط به الكثير من المخاطر.

وأضافت أن حياتها مستقرة وأن أبنائها من المتفوقين في دراستهم ، و هم يعيشون في انسجام كامل داخل محيطهم من جهة ، و يتواصلون مع أقارب الزوج من جهة أخرى ، و زوجها يمتلك بيتا ومزرعة في موطنه الأصلي وقد أقامت في بلده مدة عام كامل . وتقول أنها شعرت بارتياح كبير للأسرة نظرا لوجود تشابه كبير في العادات والتقاليد باعتبار أن الزوج ينحدر هو الآخر من أصول ريفية ، و تؤكد أنها تشعر اليوم بتقييد حريتها وحرية زوجها بسب انتهاء صلاحية جواز سفره وعدم قدرته على تجديد الإقامة ، ورخصة القيادة ، لكن المعضلة الحقيقية التي تؤرقها كما تقول هي قضية الميراث ، فالزوجة تملك عقارات مختلفة وظروفها المادية ممتازة لكنها تخاف بأن تحول جنسية أطفالها دون الحصول على حقوقهم مستقبلا .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الحالة رقم (4) سيدة تبلغ من العمر (37) عاما ، تعليم ابتدائي ، تعرفت على زوجها الذي يقيم في مدينة أخرى بصفته شخصا ليبيا ، وتم هذا التعارف عبر الإنترنت حيث كان يتحدث اللهجة الليبية بطلاقة ، ونشأت بينهما علاقة حب وسرعان ما عرض عليها الزواج ، و لأن الأب كان متوفى ، و كانت الأسرة تعيش ظروفا معيشية صعبة وتفتقد لأبسط الضروريات ، وافقت وكذلك أهلها دون تردد على هذا الزواج ، حيث أرسلت مستنداتها و توكيلا رسميا بإتمام كافة إجراءات الزواج الذي تم عبر الإنترنت أيضا ، و بالفعل تم عقد القران حيث يقيم الزوج في مدينة أخرى وهي من المدن الكبرى ، وبعد الزواج انتقلت للعيش مع زوجها لتكتشف فيما بعد أن زوجها مصري الجنسية ومتزوج في بلده وله أبناء ، و أصيبت حينها بصدمة بالغة ، و قد جاءت هذه الحالة لفرع الشئون الاجتماعية بالمدينة و هي في حالة صحية سيئة في الأشهر الأخيرة من الحمل وأبدت حاجتها الماسة إلى المساعدة ، وتم رفض مساعدتها إلى حين سافر الزوج إلى بلده وأتم كافة الإجراءات المطلوبة .وتم تقديم المساعدة لهما ، إلا أنها اليوم في منزل أهلها بعد هروب الزوج إلى موطنه ليتركها وحيدة مع أبنتها تقاسي مصاعب الحياة و نظرة المجتمع لها .

الحالة رقم (5) : سيدة في العقد الخامس من عمرها ، مستوى تعليم متوسط ، متزوجة من شخص تونسي الجنسية يصغرها بخمسة وعشرين عاما، يعمل في (محل حلاقة رجالي) ، كانت تعيش قبل الزواج يتيمة الأبوين في أسرة مفككة يقاسون جميعا من شظف العيش ، و أن وصولها إلى سن متأخرة دون أن يطرق بابها أحد كان دافعا لها للموافقة على هذا الزواج ، وكانت تعمل بالتدريس ، وليس لديها أبناء من زواجها هذا وتضيف الحالة أن حياتها مستقرة رغم عدم إنصاف القوانين للمرأة الليبية المتزوجة من أجنبي وعدم حصولها على حقوقها إلا أن زوجها يحبها و يعاملها معاملة حسنة وتعيش في كنفه حياة مستقرة ، لكن ما يخطر في بالها دوما إلى متى سيستمر هذا الزواج المختلط مع وجود هذا الفارق العمري الكبير بين الزوجين ، ورغبة الزوج في أن يكون له أبناء ؟

الحالة رقم (6) سيدة تبلغ من العمر (47) سنة ، تعليم ابتدائي ، لفتت نظري عندما التقيت بها فقد كانت شاحبة الوجه ، وعلامات التعب والإعياء بادية عليها بشكل كبير ، تزوجت من قرابة التسع سنوات من شخص مصري الجنسية تعرفت عليه عبر أحدى صديقاتها ، و لأنها كانت كبيرة في العمر وتعاني من بعض المشاكل الصحية فقد وافقت الأسرة على هذا الزواج ، و يعمل الزوج في مجال البناء ، ولديها ثلاثة أبناء غير مسجلين و أنها حاليا تعمل بالتطريز والحياكة بمساعدة الفرع ضمن برنامج (الأسرة المنتجة) ، و تضيف (الحالة) بأنها كانت تعيش حياة زوجية غير مستقرة و مشحونة بالتوتر بسبب تملص الزوج من مسئولية الإنفاق على الأسرة بعدد من الحجج الواهية ، فقد كان يعمل ويحصل على دخل جيد حسب قولها ، إلا أنه كان يرسل المال إلى أهله ، لتفاجأ في أحد الأيام بهروب الزوج وعودته إلى بلده . وهي اليوم قد انتقلت من مسكنها الذي كانت تستأجره إلى العيش في ملحق صغير في بيت أهلها ، حيث تقوم بإعالة أبنائها لوحدها و انقطعت أخبار زوجها ، وبعد رحلة طويلة من التقصي و البحث توصلت إليه عن طريق صديق له مقيم في ليبيا من نفس جنسيته ، وكان يتردد عليه في ما سبق ، و بعد

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

تواصلها معه و إلحـاح منها له بالعودة حتى لتسوية وضع أبنائهما الشرعي والقانوني ، رفض الزوج الاعتراف بأن له أبناء في ليبيا. وهي حاليا تشـعر بالضياع و ثقل المسئولية الملقاة على عاتقـها بعدما تقطعت بها السبل ، و وجدت نفسها في مواجهة متاعب لا حصر لها ، وتضيف بأنها تتألم كثيرا بسبب وضع أبنائها ، فهي دائمة التفكير في مستقبلهم وأنها تشعر بالندم على هذا الزواج ، و أنها مثقلة بالهموم والأعباء ، و تقاسي الكثير من المصاعب التي لا تعد ولا تحصى إضافة إلى نظرات الشفقة والازدراء من كل محيطها .

التعقيب :

تمثل الحالات السابقة عينة لأنماط متعددة من الزوجات الليبيات المتزوجات بالأجانب وأسرهم في المجتمع الليبي والمقيمات داخل نطاق مدينة يفرن ، و هذه الحالات ليست بالضرورة فريدة من نوعها، فقد تتشابه مع حالات من الزواج المختلط داخل المجتمع الليبي ، وبالتمعن فيها نلاحظ أن أغلب هذه الزيجات قد تمت في عمر تجاوزت فيه الفتاة الثلاثين عاما ، وأن من أسبابها وصول الفتاة لمرحلة متأخرة من العمر دون أن يطرق بابها أحد ، وهن في الغالب ممن تركن مقاعد الدراسة في سن مبكرة ، و تشترك أغلب الحالات التي تم عرضها في معارضة الأهل للزواج في البداية بسبب عدم تماشي هذا النمط من الزواج مع واقع الثقافة المحلية والعادات والتقاليد المألوفة ، حيث واجهن ردود أفعال سلبية في محيطهن العائلي والاجتماعي، إلا أن إصرار الطرفين على الارتباط جعل أسرة الفتاة تخضع للأمر الواقع ، كما أن هذه الأسر نتاج هذا النمط من الزواج تعاني من تفكك ملحوظ في البنى الاجتماعية والثقافية، وتشهد صراعات وتوترات مختلفة وصعوبات غير محدودة في التوافق مع الواقع وخاصة من الأسر التي لديها أطفال، و لا نبالغ حين نقول أن بعض هذه الأسر تشهد أوضاعا كارثية و مأساوية، و يعيش أفرادها في حرمان كبير بسبب ضعف الدخل المادي للزوج وصعوبة الحصول على عمل وخاصة أن أغلب الزيجات قد كانت لأشخاص من العمالة الوافدة قدموا إلى ليبيا لأجل البحث عن لقمة العيش، ولا نستغرب أن هناك حالات لجأوا فيها للزواج من المواطنات الليبيات نظير حصولهم على الإقامة وما يرتبط بها من حقوق مختلفة يكفلها لهم هذا الزواج ، حيث أن الزوج في الحالة رقم (4) و الحالة رقم (6) قد لجأ إلى الهروب لبلده أمام عدم قدرته على مواجهة التكاليف المعيشية لأفراد أسرته و توفير احتياجاتهم الضرورية ، وهنا تكون الزوجة قد تُركت وحيدة تتحمل مسئولية رعاية أطفالها .

وبمقارنة الحالات نجد أن الحالة رقم (3) تمثل نموذجا مختلفا عن بقية الحالات ، وربما قد نعتبره نموذجا ناجحا إلى حد ما إلا أن هذا النجاح يصطدم بعدد من العقبات القانونية المتمثلة في القوانين واللوائح غير المنصفة للزوجات الليبيات المتزوجات من الأجانب و أبنائهن .

النتائج المستخلصة من دراسة الحالات :

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

1- أن حالات الزواج المختلط في مدينة يفرن هي حـالات محدودة وغير واسعة الانتشـار، ويعد ذلك انعكاسا لواقع الثقافة المحلية بالمدينة ، و الذي يعطي قيمة كبيرة للزواج الداخلي .

2- أن أهم أسباب زواج الليبيات من الأجانب هو وصولهن إلى مرحلة متأخرة من العمر دون أن يطرق بابهن أحد ، و رغبتهن في تكوين أسرة وأبناء هو الدافع وراء هذا الزواج . بالإضافة إلى وجود بعض المتاعب الصحية لدى الفتاة جعلت من الصعب أن تحظى بفرصة زواج داخل محيطها . كما أن الارتباط العاطفي هو أحد دوافع هذا الزواج أيضا .

3- من أبرز خصائص الليبيات المتزوجات من الأجانب محدودية مستواهن التعليمي فأغلب الحالات من ذوات التعليم الابتدائي ، وهن ممن تركن مقاعد الدراسة في سن مبكرة ولم يكملن تعليمهن .

4- إن تفكك الأسرة ، وضعف دخلها المادي ، وعدم وجود العائل الذي يتحمل مسئولية الإنفاق والإعالة غالبا ما يدفع الفتاة إلى الزواج من أجنبي .

5- جهل بعض الزوجات وعدم درايتهن بالأنظمة والقوانين المفعلة في مجال الزواج المختلط بالمجتمع الليبي أحد أسباب هذا الزواج

6- من أهم المشكلات الناجمة عن هذا الزواج عدم حصول أبناء الزوجـات الليبيات على الجنسـية و حقوقهم القانونية في التعليم والعمل والرعاية الصحية .

6- أن صعوبة المعيشة وسوء الأحوال المادية ، وعدم حصول الزوج على مصدر دخل ثابت ، يمثل أحد أهم مشكلات الزواج المختلط ، مما قد يدفع بعض الأزواج إلى الهروب من مسئولياتهم والعودة إلى بلدانهم التي قدموا منها ، و بذلك تتحمل زوجاتهم بمفردهن مسئولية الأسرة والأبناء . ونظرة أفراد المجتمع القاسية لهن .

مناقشة النتائج :

من خلال عرض النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة نلاحظ أن من أهم أسباب زواج الليبيات من الأجانب هو انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى شريحة كبيرة من النساء في المجتمع الليبي ، وهو ما يتفق مع دراسة يوسف الصيد[27] من حيث أن التقدم في العمر من أهم الأسباب الدافعة لاختيار الزوج الأجنبي ، وربما تعطينا هذه النتيجة مصدرا لاشتقاق فروض يمكن اختبارها في دراسات مستقبلية من حيث وجود نوع من الارتباط أو العلاقة بين تأخر سن الزواج لدى النساء الليبيات و زواجهن من الأجانب . كما أن النتائج تشير إلى أن من ضمن هذه

[27] - يوسف محمد الصيد (2019) ، مرجع سابق

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

الأسباب تفكك الأسرة وضعف دخلها المادي وعدم وجود العائل للأسرة ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة أسماء النعيمي [28] من أن تردي الحالة الاقتصادية وعدم وجود المعيل من أهم أسباب زواج الليبيات من الأجانب .

وفيما يتعلق بأهم المشكلات التي تواجه المواطنات الليبيات المتزوجات من الأجانب نجد أن لهذه المشكلات وضعية معقدة بحيث لا يمكن تناولها بمعزل عن الشق القانوني ، والذي يتمثل في عدم درايتهن بالقوانين السارية والمنظمة لهذا الزواج ، وبالتالي اصطدامهن بهذه القوانين واللوائح التي تمنع أبنائهن من حق الحصول على الجنسية الليبية ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من حرمانهم من حقوق المواطنة كحقهم في التعليم المجاني والرعاية الصحية ، وغيرها من الحقوق الأساسية ، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة أسماء النعيمي [29] ، أنه من أهم الآثار الناجمة عن زواج الليبيات من الأجانب هو عدم ضمان القانون الليبي لحقوق المواطنة الليبية المتزوجة من أجنبي ، وعدم محافظة هذا القانون على كرامتها أثناء هذا الزواج ، و يتفق كذلك مع دراسة لميس ناصر[30] من أن عدم حصول الأبناء على جنسية الأم الأردنية يعد شكلا من أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والطفل ، و تتفق مع دراسة المرصد الأورومتوسطي[31] ، أن من أهم الآثار القانونية المترتبة على الزواج المختلط في ليبيا هو ما يتعلق بمسألة فقد وكسب الجنسية ، وبأنه لا يحق لأبناء الليبية المتزوجة بأجنبي التمتع بحق التعليم والرعاية الصحية بسبب اعتبارهم أشخاصا غير ليبيين ، وصعوبة استخراج مستندات الإثبات الشخصية من مصلحة الجوازات والجنسية . أما الشق الاجتماعي فهو يتمثل في عدم تقبل المحيط الأسري والاجتماعي لهذا النمط من الزواج ، والنظر إلى المتزوجات بالأجانب نظرة دونية ، و يتفق ذلك مع ما أشرنا إليه في أدبيات هذه الدراسة عندما تناولنا مفهوم القبيلة ، والضغوطات الاجتماعية التي تمارسها على أفرادها ومن بينها مصادرة حقوقهم المشروعة في الزواج حسب رغباتهم وأهوائهم فبرغم أن الارتباط والزواج مسألة شخصية و قناعة فردية لكنها تظل مشروطة بقبول و رضا اجتماعي . وتعد هذه المدينة كأغلب المدن الليبية نموذجا لمجتمع محلي تقليدي ، ينزع أفراده إلى المحافظة على أصولهم العرقية وعاداتهم و تقاليدهم و قيمهم الموروثة . وفي العموم نلاحظ أن التقارب الفكري والثقافي بين الزوجين عامل مهم جدا في استقرار الحياة الزوجية وضمان استمراريتها . وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة مسلم محمد [32] من أن قوة التباعد الثقافي بين الزوجين يمثل سببا هاما للتوتر وصراع القيم .

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات الاقتصادية كانت في الترتيب الأول من حيث حدتها و قوة تأثيرها على الحياة الأسرية للزوجات الليبيات المتزوجات بالأجانب ، بسبب قلة دخل الزوج وعدم تمكنه من الحصول على عمل ثابت ، و أن أغلب هذه الأسر غالبا ما تلجأ لطلب المساعدة من الجمعيات الخيرية بالمدينة . و هذا ما يمنحنا مؤشرا إلى حد

[28] - أسماء خليل النعيمي (2018) ، مرجع سابق

[29] المرجع السابق

[30] - لميس ناصر ، (2010) ، مرجع سابق

[31] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، (2019)، مرجع سابق-

[32] - مسلم محمد ، (2012) ، مرجع سابق

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

ما بأن كثير من الأزواج قد يلجأون إلى الزواج من المواطنات الليبيات لأجل تحقيق مصالحهم المادية وتحسين ظروفهم المعيشية ، فقد لاحظنا أثناء إجراء هذه الدراسة تركيز أغلب الحالات التي تمت دراستها على أن أبرز مشكلاتهن في هذه الزيجات هو صعوبة ظروفهن المعيشية وحاجتهن إلى المساعدة. وبمقارنة نتائج هذه الدراسة بغيرها من الدراسات السابقة سواء المحلية منها أو العربية يظهر اتفاق كبير فيما بينها بسبب الخصوصية الثقافية المشتركة والمتقاربة بين أهالي المدن الليبية ، وحتى بعض المجتمعات العربية التي تتسم بسيادة النمط القبلي والعشائري بين أفرادها .

التوصيات :

بعد عرض نتائج هذه الدراسة الكيفية حول مشكلات الزواج المختلط في مجتمعنا الليبي يمكن أن نستخلص بعض التوصيات منها:

1- ضرورة معالجة أوضاع أبناء الليبيات المولودين في ليبيا والمقيمين بها لإدماجهم في المجتمع من خلال منحهم الجنسية وفق ضوابط أكثر مرونة ، بوصفهم يشكلون مكونا هاما من مكونات المجتمع ينبغي الاستفادة منه للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية .

2- تفعيل دور وسائل الإعلام والتواصل من خلال فتح قنوات إعلامية وإقامة حملات توعية تتضمن عقد الندوات وإلقاء المحاضرات التي يشارك فيها علماء الدين والشريعة والباحثين من مختلف التخصصات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للتنبيه بالآثار السلبية لهذا النمط من الزواج .

3- نشر الثقافة الأسرية السليمة بين المواطنات الليبيات المتزوجات من الأجانب من خلال إنشاء مراكز استشارات نفسية واجتماعية تهدف إلى تقديم الدعم اللازم لهن .

4- ضرورة إجراء دراسات اجتماعية متعددة لتحديد الأسباب التي تدفع المواطنات الليبيات إلى هذا النوع من الزواج ، والمشكلات الناجمة عنه ، ومحاولة أيجاد حلولا لها في المستقبل تحد من انتشار هذه الظاهرة و آثارها باعتبارها تمثل جزءا من الأمن القومي الليبي .

المراجع

1. أسماء خليل النعمي ، (2018) ، ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب ، أسبابها وآثارها الاجتماعية العدد ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزاوية : دار رؤية للطباعة، المجلد (1) ، العدد (26).

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

2. إسماعيل بن السيد خليل ، (2014) ، أسس علم الاجتماع ، ط 5 ، جدة : مكتبة خوارزم العلمية .

3. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، (2019) . المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي زواج مضطهد ، وأطفال بلا جنسية ، بحث منشور على الإنترنت .

4. المولدي الأحمر ، (2016) راهن القبيلة في العالم العربي أسئلة الإرث المعرفي والتصورات والاستخدامات ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد (4)، العدد (15) .

5. جازية جبريل محمد ، (2016) ، أبن الليبية المتزوجة من أجنبي . هوية ضائعة وحقوق تائهة ،مجلة المفكرة القانونية في تونس ، بحث منشور على الإنترنت، العدد (5) .

6. دهيمي زينب ، (2012) ، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية ،دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة "التقليدية" والأسرة النووية "الحديثة" ، ملتقى الأسرة والتحديات المعاصرة ، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

7. حسن مصطفى عبد المعطي ، (2004) ، الأسرة ومشكلات الأبناء ، القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع .

8. حسين نعمة نغيمش ، الزواج الأعرج في العلاقات الخاصة الدولية ، مجلة أوروك ، المجلد (10) ، العدد (2) .

9. رشا بشار الصباغ ، (2009) ، موقف القانون الأردني من جنسية أبناء الأم الأردنية المتزوجة من أجنبي مقارنة بالقوانين ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، القانون الخاص .

10. عبدالله محمد عبدالرحمن ، (2006) ،النظرية في علم النظرية سوسيولوجية معاصرة ، ج2، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية .

11. عزالدين عبدالله ، (1997) ، القانون الدولي الخاص ،في الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق ،ج1 ، ط1 ، القاهرة : دار النهضة العربية .

12. عون عمار ، (2014) ، دراسة مقارنة بين الزواج المختلط جزائري عربي والزواج المختلط جزائري أجنبي ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاجتماعية .

13. لجمر أحمد ، (2003) ، النظام القانوني للأجانب في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية الحقوق، قانون خاص .

14.لميس ناصر ، (2010)، دراسة ميدانية الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية على أسر السيدات الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين ، عمان : جمعية النساء العربيات في الأردن .

مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم:2 عدد رقم: 4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

15.مسلم محمد ، (2012) ، المهادنة والتوتر وصراع القيم في علاقات الزواج المختلط "حالة الزواج المغاربي - الفرنسي " مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (9) ، العدد (3) .

16.مصطفى عمر التير،(2013) ، صراع الخيمة والقصر رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي ، ط (1) ، بيروت : منشورات ضفاف .

17. مناء مفتاح الصور ، (2013) ، حق الأم الليبية في نقل جنسيتها الأصلية لأبنائها ، مجلة البحوث القانونية ، جامعة مصراتة ،العدد (1) .

18.نسيبة فاطمة الزهراء ، (2015) ، منهجية وتقنيات البحث الاجتماعي ، لبنان : مركز جيل البحث العلمي .

19.هواري محمد بلعربي، (2014) ، بعنوان""الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته ، مجلة جامعة الملك سعود ، الحقوق والعلوم السياسية . المجلد (26) ، العدد (2) .

20.يوسف محمد الصيد، (2019) ، "تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي دراسة ميدانية على الجنوب الليبي ، بحث منشور على الإنترنت، بنغازي : وزارة الشئون الاجتماعية.